العنجري يدعو رئيس الحكومة لإجراء تعديل وزاري

عبدالرحمن العنجري

دعا النائب عبدالرحمن العنجري سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الى استغلال مناسبة خلو مقعدين في حكومته بعد الأنباء التي ترددت عن استقالة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل احمد الرجيب بإجراء تعديل وزاري موسع يضمن اما تشكيل حكومة اغلبية برلمانية او حكومة انقاذ وطني ممثلة لجميع الكتل البرلمانية في المجلس من الاغلبية والاقلية، خاصة في ظل المتغيرات الاقليمية المتلاطمة والتي تمر بها المنطقة.

وقال العنجري، في تصريح صحافي امس: اليوم (امس) وبعد انباء عن استقالة الوزير الرجيب، امام حكومة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك خياران، الاول يتمثل بتحقيقه الديموقراطية البرلمانية الكاملة، خاصة ان الدستور الكويتي مال الى النظام البرلماني وليس الرئاسي والمفترض في ضوء ذلك تشكيل الحكومة وفق الاغلبية البرلمانية التي متى ما تغيرت يتغير التشكيل الحكومي على ضوئها.

وأوضح العنجري ان حكومة الاغلبية البرلمانية لابد ان تضم 7 أو 8 اعضاء كممثلين للاغلبية البرلمانية في الحكومة أو اضعف الايمان ان يكونوا 6 اعضاء حتى تكون الحكومة قوية وليست هشة كما هي الآن، ومتى ما ارادت الاقلية استجوابها تعمل الاغلبية على حمايتها.

وبين العنجري ان الخيار الثاني الذي يقف امام الحكومة يتمثل بقيام سمو رئيس مجلس الوزراء بتشكيل حكومة انقاذ وطني في ظل هذه الزوبعة والتغيرات الاقليمية، وتتمثل في مشاركة كل الكتل البرلمانية في عضوية الحكومة من نواب الاغلبية والاقلية على حد سواء ترمي الصراعات بين المجاميع النيابية والقوى السياسية جانبا لأننا في النهاية كلنا كويتيون وننشد مصلحة هذا البلد.

واشار العنجري الى ان الحكومة الحالية تضم بعض الاسماء المحسوبة على كتلة الاغلبية، فالوزير د.فاضل صفر ود.نايف الحجرف وانس الصالح هم وزراء كويتيون قبل كل شيء نعتز بهم ونحترمهم وبالتالي لا مشكلة من تشكيل حكومة تمثل الجميع.

وقال العنجري ان الحالة الحالية للحكومة وحالة الشد والجذب التي نشهدها الآن لا تبني وطنا، متمنيا من رئيس الحكومة الحالية استغلال خلو مقعدين في الحكومة الحالية لاعادة تشكيلها بما يحقق المصلحة العامة ومصلحة البلد، لأن وضع الحكومة الآن هش.

واستغرب العنجري نهج الحكومة الحالية ومخالفتها للنهج الاصلاحي من خلال التسريب او الحديث عن نية رد القوانين التي اقرها المجلس او التي سيقرها المجلس كقانون امن الدولة والغاء المادة 15 منه وقانون الجزاء والذي متى ما ارجع سنقول لرئيس الوزراء استقل من منصبك.

الطبطبائي: أتوقع تقديم الحكومة استقالتها

توقع النائب د.وليد الطبطبائي تقديم الحكومة الحالية استقالتها وذلك بعد ان توادرت انباء عن استقالة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل احمد الرجيب.

وابدى الطبطبائي استعداد كتلة الاغلبية للتعاون مع الحكومة الجديدة في حال استقالة الحكومة الحالية، مشيرا الى ان المطلوب حكومة ذات ارادة قادرة على اتخاذ القرار.

وفيما اذا كانت الكتلة مصرة على المشاركة في الحكومة بالرقم 9 تسعة وزراء قال الطبطبائي ان الهدف اولا من المشاركة هو الاستعانة بالكفاءات الموجودة في الاغلبية لتكون ضمن الحكومة الجديدة لاسيما ان لدى الاغلبية خطوات ورؤى اصلاحية في الجانبين التنموي والسياسي وليكون لديها القدرة على اتخاذ القرار، ولكن العدد 9 قابل للزيادة او النقصان.

وبسؤاله عن رئيس الحكومة الجديد قال الطبطبائي هذا امر راجع الى تقدير صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد متوقعا في حال استقالة الحكومة ان يعيد تكليف سمو الشيخ جابر المبارك.

وتوقع الطبطبائي ان يتم تغيير الوزراء الذين عليهم ملاحظات.

واكد الطبطبائي ان كتلة الغالبية لم تغلق الباب نهائيا بشأن المشاركة في الحكومة، ومقترح 9 وزراء قابل للمناقشة، ولكننا نرى وجودا يضمن لنا التأثير على قرار مجلس الوزراء، ولا تكون مشاركتنا شكلية.

خلال ندوة نظمها التجمع الكويتي لحماية الوحدة الوطنية

نواب: سنقر قانون «المسيء» في دور الانعقاد المقبل

د. وليد الطبطبائي متحدثا في الندوة ويبدو محمد هايف وبدر الداهوم

قال النائب د.وليد الطبطبائي إن الحكومة ينبغي لها ان تتبنى اي توجه فيه اسلمة للقوانين مستغربا من تراجع الحكومة وخضوعها للضغوط بعد ان وافقت على قانون معاقبة المسيء للذات الإلهية والرسول ﷺ في المداولتين الأولى والثانية، متسائلا لمن خضعت الحكومة في رد القانون ولماذا هذا الخضوع ومن هؤلاء الذين لديهم اجندة تخالف اجندة الشعب الكويتي ومن اين لهم كل هذه السلطة التي تمكنهم من رد القوانين.

واضاف خلال ندوة نظمها التجمع الكويتي لحماية الوحدة الوطنية مساء أمس الأول بعد ان رأينا جرأة البعض في التطاول على عرض الرسول ﷺ هل تنتظر الحكومة من الشعب الكويتي ان يتقدم بنفسه ليقتص من المعتدي، اما انها تؤمن بأن الكويت دولة مؤسسات وقانون وسوف تقوم هي بمعاقبة المسيء.

وقال ان همتنا وعزيمتنا لن تفتر عن الاستمرار في تطبيق هذا القانون، وحتى لو رد هذه المرة سوف نحاول تمريره في دور الانعقاد المقبل.

بدوره، قال النائب بدر الداهوم ان هذه الندوة ستكون بداية لسلسلة تجمعات تطالب بتطبيق القانون الذي يعتبر مطلبا شرعيا قبل ان يكون مطلبا شعبيا، مشيرا الى ان كتلة التنمية سوف تعقد اجتماعا مع الاغلبية للبحث في كيفية اقرار القانون.

واشار الى ان الحكومة بوقوفها ضد القانون اصبحت في موقف المدافع عن المسيء للرسول معتبرا ان تلويح وزير الأوقاف والعدل بالاستقالة وتراجعه عنها امر غير مقبول، مطالبا اياه وباقي الوزراء بتحمل المسؤولية امام الشعب الكويتي لافتا الى ان رد الحكومة للقانون يعتبر خزيا وعارا في مسيرتها بحق الشعب الكويتي.

أما النائب محمد هايف فقد أكد ان الشارع الكويتي لم يتوقع من الحكومة ان تخذله بردها لقانون معاقبة المسيء خاصة بعد ان اعلنت تأييدها للقانون والتصويت معه، مشيرا الى ان كلمات وزرائها في تأييد القانون كانت اشد من النواب الذين تقدموا باقتراح القانون.

واعتبر هايف ان تركيبة هذه الحكومة تركيبة ضعيفة مشيرا الى ان موقفا واحدا من الاغلبية سوف يسقط الحكومة الا ان نواب كتلة الاغلبية يترفقون بها في كل مرة لأنهم يتوقعون منها ان تعود لجادة الصواب الا انها في كل مرة تثبت العكس.

من جهته، قال رئيس التجمع الكويتي لحماية الوحدة الوطنية ضيف الله نهار العتيبي ان قانون معاقبة المسيء للذات الإلهية وللرسول ﷺ تعتبر قضية شرعية قبل ان تكون مطالب شعبية، مشيرا الى ان عرض الرسول الكريم ﷺ هو عرض المسلمين جميعا ومن يطعن به فقد طعن بالدين الاسلامي وبهذا فهو لا يختلف عن الكفار الذين طعنوا بالرسول في بداية البعثة. وأكد العتيبي ان الشعب الكويتي المحافظ لن يقبل بالمساس بدينه ورسوله.

● فليح العازمي

«الظواهر» ستطرح تشريعاً لمعالجة قضايا السحر والشعوذة

الدمخي يطالب رئيس الحكومة بإنصاف العسكريين في الجيش

د.عادل الدمخي

طالب النائب د.عادل الدمخي سمو رئيس مجلس الوزراء بالعمل على إنصاف العسكريين في الجيش ومساواتهم بنظرائهم في الداخلية والحرس الوطني، لاسيما فيما يتعلق بالترقيات والتمديد لمن عدلوا أوضاعهم من غير محددي الجنسية (البدون).

وقال الدمخي في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة ان العسكريين في الجيش يعانون من تأخر ترقياتهم على مر السنين الماضية، فإخوانهم في الشرطة والحرس الوطني بلغوا مراتب عليا وهم في مراتب متدنية ولا يستطيعون الكلام بحكم وظائفهم والضوابط المفروضة عليهم، معتبرا ان هذا ظلم يجب ان يتم رفعه عنهم.

وضرب الدمخي مثالا على ذلك بالدفعة (22) والتي كانت مشكلة في الغزو وتم التعامل معهم من جديد بعد التحرير، وأصبح إخوانهم في الحرس يحملون رتبة (عقيد) بينما هم لايزالون برتبة (رائد)، داعيا سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الأركان الى ان ينظروا اليهم بعين العدالة قبل ان ينظروا إليهم بعين العطف.

وأوضح ان العسكريين من غير محددي الجنسية (البدون) ممن عدلوا أوضاعهم تم التديد لهم لمدة 5 سنوات، بينما لم يتم التمديد لمنتسبي الجيش، مشددا على ان عسكريو الجيش هم خط الدفاع الأول عن البلد ويجب ان نكسب ولاءهم ولا نضيق عليهم، كما تم التضييق على تقاعد العسكريين، مؤكدا على ضرورة ان يعير المسؤولون هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها.

من جانب آخر، لفت الدمخي الى الخلل التشريعي الذي يسود التعامل مع قضايا السحر والشعوذة إذ يتم ضبط المشعوذين من قبل الجمارك ولكن تنحصر الإجراءات بتوقيعهم على تعهد، مبينا ان لجنة الظواهر السلبية ستطرح تشريعا يعالج هذا الخلل ولكن يجب ان يكون للحكومة أيضا موقف حازم في هذا الاتجاه.

السعدون يستقبل وزير خارجية رومانيا والسفير الأسترالي

الرئيس السعدون خلال استقباله السفير الاسترالي

استقبل رئيس مجلس الامة احمد السعدون في مكتبه صباح امس وزير خارجية جمهورية رومانيا اندري مارجا والوفد المرافق له.

جرى خلال المقابلة بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها، وبحث آخر المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية. حضر المقابلة نائب رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية ـ الرومانية العضو احمد لاري وسفير دولة رومانيا لدى الكويت فاسيلي سوفينتي.

كما استقبل السعدون سفير دولة استراليا روبرت تايسون وتم خلال المقابلة بحث سبل دعم وتطوير العلاقات القائمة بين البلدين الصديقين.

السلطان يستقبل السفير السوداني

خالد السلطان اثناء استقباله سفير السودان

استقبل نائب رئيس مجلس الامة خالد السلطان في مكتبه صباح امس سفير دولة استراليا لدى الكويت روبرت تايسون.

كما استقبل السلطان سفير جمهورية السودان لدى الكويت يوسف فضل احمد.

العدساني: محاور استجوابي قائمة في حال ثبتت استقالة الرجيب

رياض العدساني

بين النائب رياض العدساني انه في حال ثبت رسميا تقديم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل احمد الرجيب استقالته، فإن محاور استجوابه ستظل قائمة، مشيرا الى انه سيبادر بتقديم المساءلة السياسية مجددا بعد ان يمنحه فرصة لاصلاح الوضع في الوزارة. وقال العدساني في تصريح صحافي ان المصلحة العامة هي التي توجهنا، والاستجواب يقدم الى الوزير بصفته وليس بشخصه، ما يعني ان الاستجواب مازال قائما.

المناور: هل قامت «المواصلات» بتوزيع الترددات بين شركات الاتصالات بالتساوى؟

أسامة المناور

وجه النائب أسامة المناور سؤالا لوزير المواصلات م.سالم الأذينة جاء فيه: لما كان القانون رقم 26 لسنة 1996م ينص على ان تقوم وزارة المواصلات بتقديم التسهيلات الفنية الممكنة اللازمة لأداء شركات الاتصالات خدماتها وكذلك تخصيص الترددات في نفس الحزم وذلك بتوزيعها بينها بالتساوى، فهل قامت الوزارة بتوزيع هذه الترددات بالتساوى بين شركات الاتصالات الثلاث؟ اذا كانت الاجابة بلا يرجى تزويدنا بالأسباب، وهل تم طلب دراسة استشارية من قبل مستشار عالمي بهذا الخصوص؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدنا بالتوصية التي أقرها المستشار، وهل تم تشكيل لجنة من قبل وزارة المواصلات بخصوص توزيع الترددات بين الشركات الثالث؟ اذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدنا بالقرار الذي توصلت اليه هذه اللجنة.

كما وجه المناور سؤالا الى وزير المواصلات جاء فيه: نمى الى علمي قيام نائب المدير العام لشؤون سلامة الطيران والنقل الجوي بتقديم استقالة مسببة من منصبه.

لذا يرجى موافاتي بأسباب تقديم هذه الاستقالة والاجراءات التي تم اتخاذها حيال هذه الاستقالة.

الطريجي يطلب تزويده بتقرير حريق أسطوانات الغاز المسال

د.عبدالله الطريجي

وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا لوزير النفط هاني حسين جاء فيه: استكمالا لسؤالنا السابق حول اسطوانات الغاز الجديدة والتي تشرف عليها الشركة الكويتية لناقلات النفط، يرجى الافادة بالتالي:

● تم وقوع حريق في مراكز التعبئة لمصنع الغاز المسال التابع لشركة ناقلات النفط الكويتية بسبب الكهرباء الساكنة، وأسفر عن وقوع إصابات بشرية ومادية، وعليه يرجى تزويدي بتقرير الحادث، موضحا الملابسات والخسائر المادية والبشرة وأسباب الحريق.

● هل تولد الاسطوانة الجديدة Light weight كهرباء ساكنة؟ إذا كان الجواب بالنفي، يرجى تزويدي بالمستندات التي تثبت ذلك.

● هل الاسطوانة الجديدة آمنة للاستخدام من ناحية الكهرباء الساكنة بالتحديد؟

● متى سيتم توزيع الاسطوانة الجديدة وما عراقيل التوزيع إن وجدت؟

● هل تم فعلا تعبئة جميع الاسطوانات الجديدة بالغاز البترولي المسال؟ إذا كان الجواب بنعم، يرجى تزويدي بأعداد الاسطوانات المعبأة وتاريخ تعبئتها وطرق تخزينها؟

المضاحكة: مؤشر «اتجاهات» رصد استجواباً كل أسبوعين وتحقيقاً كل 6 أيام

آكد رئيس مركز اتجاهات للدراسات والبحوث (اتجاهات) خالد عبدالرحمن المضاحكة ان مؤشر التعاون بين السلطتين منذ انطلاق دور الانعقاد الاول من الفصل التشريعي الرابع عشر 15 فبراير 2012 وحتى اليوم سجل 100٪ لاسيما ان الحكومة تجاوبت مع الممارسات النيابية في اطار القنوات الدستورية.

وقال المضاحكة في تصريح صحافي ان مؤشر «اتجاهات» السياسي اظهر بما لا يدع مجالا للشك ان اعضاء مجلس الأمة بادروا الى استخدام ادواتهم الدستورية مبكرا وذهبوا الى ابعد مدى في اول 20 يوما اذ قدم استجواب بحق سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك من قبل النائب صالح عاشور ونوقش في موعده وصعد الرئيس للمنصة في جلسة علنية ثم توالت الاستجوابات على بقية الوزراء الشيوخ وآخرين.

وزاد المضاحكة ان المؤشر اظهر تقديم استجواب كل اسبوعين في المجلس الحالي اذا ما قسمنا عدد الاستجوابات على المدة الزمنية التي اقتربت من الـ 120 يوما (4) اشهر، مضيفا ان 4 استجوابات تم تقديمها من نواب الاغلبية والـ 4 الاخرى تم تقديمها من نواب الاقلية، موضحا ان الحكومة اتبعت القنوات الدستورية في هذا الشأن وناقشت الاستجوابات، مشيدا بموقف الحكومة تجاه استجواب وزير المالية المستقيل عندما رفضت دمج الاستجوابين على اعتبار عدم وحدة الموضوع وهو امر يخالف اللائحة ما لم يوافق الوزير.

وعن لجان التحقيق قال المضاحكة ان القضايا التي كلف المجلس بها لجانه وصلت الى نحو 20 قضية بما فيها تشكيل لجنتي الايداعات المليونية والتحويلات المليونية كما بادرت الحكومة الى تحويل عدد من هذه القضايا الى ديوان المحاسبة لفحصها وابداء الرأي حولها، مشيرا الى ان مؤشر «اتجاهات» السياسي رصد تكليفا بالتحقيق كل 6 ايام في عمر المجلس الحالي خلال الـ 120 يوما.

وفيما يتعلق بالقوانين اكد المضاحكة ان تعاون الحكومة مع البرلمان في انجاز 7 قوانين لا يمكن انكاره او تجاوزه وهو نجاح يسجل للسلطتين وان ابتعد النواب عن قوانين الوحدة الوطنية وقوانين الفساد المالي والاداري واستقلال القضاء والتشريعات الاقتصادية والتنموية والتي لطالما رفعوها في شعاراتهم الانتخابية مبينا أن المؤشر اظهر انجاز قانون كل 17 يوما.

وعن عزم الحكومة رد بعض القوانين الى مجلس الامة قال المضاحكة: بغض النظر عن ظروف وملابسات موافقة الحكومة على هذه القوانين الا ان المطلوب من اعضاء مجلس الامة وخصوصا نواب الاغلبية ان يتعاملوا وفق القنوات الدستورية مع اجراءات الحكومة بدلا من التهديد بتقديم مزيد من الاستجوابات، مشددا على ان الاغلبية التي تمثل 70٪ من النواب بدأت تفقد بريقها والزخم الذي رافقها منذ بداية اجتماعاتها في المجلس الحالي.

وأشار المضاحكة الى ان ازمات مفتعلة شهدتها الساحة المحلية والسياسية خلال الـ120 يوما تمثلت في الحرائق التي ضربت البلاد في الشمال والجنوب في مواقع ومصانع مهملة لسنوات بالاضافة لحريق ارشيف الخارجية وأزمات المغردين والاحتقان الطائفي بسبب قضايا اقليمية، موضحا ان محاولة جر هذه الاحداث الى الساحة الكويتية هدفه ضرب الحياة الديموقراطية بالدرجة الاولى وضرب الحكومة الحالية، وتابع المضاحكة ان ما شهده مجلس الامة وما يشهده حاليا من ممارسات سلوكية سلبية من بعض النواب يؤكد ان هناك من يسعى الى حل مجلس الامة او استقالة الحكومة.